

مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها (دراسة ميدانية)

## The level of Palestinian family's Practice of democratic values and human rights with his children (Field Study)

رفيق المصري، وياسر أبو عجوة

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

بريد إلكتروني: scires@alaqsa.edu.ps

تاريخ التسليم: (٢٠٠٥/٧/٢٣)، تاريخ القبول: (٢٠٠٦/٢/٢٦)

### ملخص

تهدف هذه الدراسة الكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها؛ ولتحقيق ذلك، قام الباحثان بتصميم استبانة مكونة من (٦٤) فقرة، وطبقها على عينة قوامها (٢٠٠) أسرة فلسطينية، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغيري (السكن، المستوى التعليمي لرب الأسرة) وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى هذه الممارسة تبعاً لمتغيري (نوع رب الأسرة، ومستوى دخل الأسرة). كما أن نتائج الدراسة كانت سلبية بشكل عام على صعيد ممارسة الأسرة لهذه القيم مع أبنائها.

### Abstract

This research aims at exploring the level of Palestinian family's Practice of democratic values and human rights with their children. In orders to achieve this. The researches designed a questionnaire consisting of sixty four articles and applied it on a sample of two hundred Palestinian families. Results of the study found out that there are difference of statistical significance in the level of Palestinian families' practice of democratic values and human rights with their children according to certain variables residence change, educational level of head of family. There is also no statistical significance in the level of family practice according to the variable, king of chief of the family, level of family in core. However results of the study are negative in general in the level family's practice of these values with their children.

## المقدمة

استحوذت قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان على اهتمام العديد من الدوائر العلمية والأكاديمية والسياسية في مختلف العلوم الإنسانية، بحيث يمكن القول: إن هذا الاهتمام يفوق كثيراً ما لاقتنه بعض القضايا الأخرى، ويعود السبب، في أغلب الظن، إلى أن الإنسان هو سيد الطبيعة ومركز الكون، إلى جانب أنه يمثل أحد القضايا المعرفية الهامة في المعرفة الإنسانية، فعلى الرغم من حداثة مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان كإشكالية بحثية وفقاً لظهوره في إطار واضح بفعل ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية؛ فإنه سرعان ما اكتسب رواجاً في المناقشة والتحليل بفعل مطالبه العديد من المنظمات الدولية والمحلية بضرورة تطبيق الديمقراطية كمدخل لحماية وإقرار حقوق الإنسان، إلى جانب أن التأريخ للاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان لا يعود إلى هذه الحداثة وفق مقولة الزمان، بل تعكس القراءة المتأنية للفكر الاجتماعي، على وجه التحديد، ما طرحه الرواد الأوائل للعديد من القضايا والمقولات (غريب أحمد، ١٩٩٦: ٢٦٩-٣٨٥) والتي تؤكد أنه منذ بداية الوجود الإنساني على هذا الكوكب والإنسان في صراع حول ماله وما عليه من حقوق وواجبات، وما نراه اليوم من صراع مستمر حول تكريس هذه الحقوق للأفراد في الحرية والمساواة يؤكد على أن كل ما يدور حول هذه المفاهيم والأفكار هو حقيقة ولدت مع الإنسان عبر تطور فلسفي واجتماعي وسياسي طويل (توفيق المدني، ٢٠٠٢: ٨٣٣-٨٦٧).

ويمكن التأكيد على أن القيم التي تضمنتها الموثيق المتعلقة بحقوق الإنسان، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ أو في الاتفاقات التطبيقية لهذا الإعلان .. الخ، نجد لها أصولاً في كافة المذاهب السياسية والاجتماعية والدينية، بحيث لا يرقى الشك في حقيقة أنها نتائج لكافة الحضارات والديانات والمعتقدات البشرية.

ومن الجدير بالذكر أن حقوق الإنسان ترتبط مع الديمقراطية بعلاقة جدلية، علماً بأنهما ليسا نفس الشيء؛ وذلك لأن كفالة حقوق الإنسان الأساسية مطلوبة في ظل أي نظام سياسي، وليس بمقدورها الانتظار حتى يصبح النظام ديمقراطياً، وحتى حين يصبح النظام ديمقراطياً يمكن أن تقع في ظله انتهاكات لحقوق الإنسان بدرجة أو بأخرى، وتفادياً للجدل النظري العقيم الذي يمكن أن تثيره علاقة الديمقراطية بحقوق الإنسان، يمكن القول بأن حقوق الإنسان ببندوها المتعددة يمكن أن تمارس بقدر في ظل النظم غير الديمقراطية مثلما يمكن أن تنتهك بقدر في ظل النظم الديمقراطية، غير أنه برغم عدم الترادف الكامل بين حقوق الإنسان والديمقراطية، فإن العلاقة بينهما قد تكون الأمتن والأقرب إلى فكرة الزواج الذي لا ينفصم (فاتح سمير عزام، ١٩٩٥: ١١-١٢) إلا أن الديمقراطية هي التي تؤسس لحقوق الإنسان، وتمكن الأفراد والجماعات من ممارسة حقوقهم وحياتهم الأساسية، علماً بأن الأمرين يخلقاً بعضهما البعض في دائرة تجديد متواصلة للحياة (فاتح سمير عزام، ١٩٩٥: ١٢).

إلا أن الفهم السوسولوجي للديمقراطية وحقوق الإنسان يؤكد على أن حرية الأفراد ليست مضمونة بمجرد أن هناك مجالس نيابية أو مؤسسات مجتمع مدني أو منظمات حقوق الإنسان،

وهي ليست مضمونة كذلك؛ لأن بإمكان كل فرد أن يختار من يمثلونه، ينبغي أن توفق الديمقراطية بين الاندماج؛ أي المواطنة التي تفترض في المقام الأول، حرية الاختيارات السياسية مع احترام الهويات والحاجات والحقوق، فلا ديمقراطية دون الجمع بين مجتمع مفتوح واحترام حقوق الفاعلين الاجتماعيين، وبالتالي لا يمكن عزل المنظومة المفاهيمية لحقوق الإنسان عن السياق المفاهيمي العام الذي يفترض أن توجد فيه، وهو السياق المفاهيمي المرتبط بالديمقراطية باعتبارها عملية كلية تتجسد في ثقافة المجتمع المتوغل في كافة المستويات الاجتماعية وتنشط في مختلف البنى والمؤسسات، إنها ثقافة الإرادة الحرة، وتعدد الاختيار، وقبول التنوع والاختلاف، والإرادة السلمية للصراع، وتفعيل القوانين، إنها ثقافة التكامل في الحقوق والواجبات.

ومن هنا، يجب أن تفهم الديمقراطية بوصفها إطاراً عاماً لثقافة حقوق الإنسان، هذه الثقافة التي تضع الحرية في إطار الواجب الأخلاقي العام وفي إطار المصلحة العامة، وتعمل على صيانة كرامة الإنسان، لأن القاسم المشترك ما بين الحقوق دون استثناء هو أن هذه الحقوق في مجموعها ضرورية وأساسية لضمان حياة كريمة للإنسان (فاتح سميح عزام، ١٩٩٥: ١٦).

كما تمثل ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان جزءاً من الثقافة العامة التي تتألف بمجملها من مجموعة المعايير والقيم والرموز والمعاني والتصورات والاتجاهات التي يحملها الأفراد، والثقافة بهذا المعنى لا تنتج في فراغ، وإنما ينتجها الأفراد في تفاعلاتهم وفي إطار البنى والمؤسسات التي يشغلون فيها أدواراً محددة، ومن ثم فإن إحداث أي تغيير في بنى الوعي الإنساني يقتضى أن يسبقه أو يرافقه تغيير في البنى والمؤسسات والأدوار التي يشغلها الأفراد (كارل لاتز، ٢٠٠٠: ٦٢٠) وتعتبر الأسرة أحد المؤسسات الأكثر فعالية على صعيد إكساب الثقافة لأبنائها، وهي تمثل نقطة انطلاق مناسبة وعملية بالنسبة لمن يريدون البدء ولو بصورة متواضعة في إحداث تغييرات جذرية على صعيد الثقافة والقيم الاجتماعية عموماً (رجا بهلول، ١٩٩٧: ١١٣).

وانطلاقاً من أن الأسرة تمثل أحد مؤسسات المجتمع المدني الذي يكتسب فيه الطفل أنماط سلوكه الاجتماعي، والبيئة التي يكتسب فيها لغة التخاطب، فيحاكيها ويستخدمها في التواصل والتعبير عن حاجاته وانفعالاته، والمرجع الذي يستمد منه (الطفل) قيمه الاجتماعية والدينية والخلقية... الخ، وهذه تشكل معايير للسلوك والأفكار والمعتقدات والعادات والاتجاهات التي تمثل أطرها المرجعية الموجه لكل أنماط سلوكه (ضياء زاهر، ٢٠٠٤: ٢٧٨) الأمر الذي يؤكد الدور الهام والأساسي للأسرة في توفير نموذج للالتزام بالحقوق والواجبات، وهذا يؤكد بدوره على أن المواقف تجاه ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان تتكون من سن الطفولة، وأن مفاهيم احترام الذات واحترام الغير ومعاملة الأفراد إنثائاً وذكوراً على قدم المساواة، هي أساس حقوق الإنسان، يتدرب عليها الفرد أولاً وقبل كل شيء في إطار العائلة (عمارة، ١٩٩٣: ٨١).

وبما أن الأسرة تعيش في إطار سياق اجتماعي وثقافي وسياسي وقيمي تؤثر فيه وتتأثر به؛ فإن الأسرة الفلسطينية قد تأثرت بمجمل الظروف والأوضاع التي عايشها المجتمع الفلسطيني

بدءاً من الأطماع الاستعمارية في المنطقة العربية حتى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م تجسيدا للسيطرة الاستعمارية على المنطقة العربية، والتي أدت إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني وتحطيم بنية المجتمع الفلسطيني على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمؤسسية وحرمان هذا المجتمع من العديد من المقومات اللازمة لقيام واستمرار مجتمع ما (ياسر أبو عجوة، ١٩٩١: خ)، مما يعني وجود انتهاك لكل حقوق الإنسان مهما حاول الاحتلال الإسرائيلي أن يغير من مسمياته وأساليبه في التعامل مع الشعب الفلسطيني. وكان قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤م، بمثابة الدخول إلى مرحلة جديدة من الحرية التي شعر خلالها المجتمع الفلسطيني أنه أن الأوان ليبدأ في ممارسة أقل حقوقه التي نصت عليها الشرائع السماوية، ومبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأخذت كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تعمل على صيانة وتعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني داخليا (على مستوى المجتمع والسلطة) وكان للأسرة الفلسطينية كأحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية الهامة، دوراً استثنائياً في العمل على تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الداخل والخارج معاً، الأمر الذي يستلزم ضرورة بحث هذا الدور واستطلاع له للوقوف على مميزاته الإيجابية والسلبية، لتعزيز الأولى وتلاشي الثانية، لذا ارتأى الباحثان تناول موضوع الأسرة الفلسطينية وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لمعرفة مدى ممارسة الأسرة الفلسطينية لهذه القيم الإنسانية.

### مشكلة الدراسة

نظراً لأهمية الديمقراطية كمطلب لتدعيم الحريات السياسية واحترام الحقوق الإنسانية، واستناداً إلى أهمية العمل على احترام حقوق الأفراد، لاسيما وأن معظم دول العالم تدعي لنفسها أنها سباقة في مجال احترام هذه الحقوق، إلى جانب مطالبة الكثير من المنظمات العالمية باحترام هذه الحقوق حسبما نصت عليها المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد أصبح لزاماً على الأسرة أن توفر النموذج المناسب للالتزام بالحقوق والواجبات داخلها، سيما وأن وجود مثل هذا النموذج يعد من العوامل الأساسية بل والدافعة إلى تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالرغم مما سبق ذكره فإن الباحثين ومن خلال معاشتهما للواقع الحياتي اليومي الفلسطيني قاما برصد عدد من المشاهدات التي تتنافى مع ما ورد من مفاهيم حقوق الإنسان يوجز أنها فيما يلي:

١. تزايد أعمال العنف وجرائم القتل والاعتداء وفوضى السلاح التي أصبحت وكأنها جزء من حياة المجتمع.
٢. غياب الديمقراطية المؤسسية واستبدالها بممارسات فوضوية مشوهة تحت مسميات الديمقراطية، مصحوبة بغياب شبة كامل لسلطة القانون الفلسطيني، ومن أهم مظاهرها تزايد النزاعات العائلية بشكل كبير والتي يتم فيها رفع السلاح والاعتداء والقتل حتى يصبح

ثأراً؛ الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن تقوم الأسرة بوظيفتها بالتزام مع دور كافة المؤسسات الوطنية الأخرى.

٣. تزايد صرخات ونداءات المنظمات الحقوقية الفلسطينية بضرورة العمل على احترام حقوق الإنسان، وارتفاع مستوى انتقاداتها للسلوكيات المتعارضة من صيانة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني.

٤. تزايد رفع الشعارات من جانب كثير من المسؤولين الفلسطينيين في كافة المواقع الرسمية حول حق المواطن والعمل من أجل المواطن، ولكن دون أن يتحقق ذلك واقعياً، بل نرى واقعاً مغايراً وممارسات مختلفة عما ينادون به.

في ضوء ما تقدم استشعر الباحثان أهمية التعرف على مدى ممارسة الأسرة الفلسطينية للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لذا تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها؟**

**ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:**

١. ما قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تكسبها الأسرة لأبنائها؟
٢. إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير نوع (جنس) رب الأسرة (ذكر، أنثى)؟
٣. إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير مكان السكن (مدينة، مخيم، قرية)؟
٤. إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير مستوى تعليم رب الأسرة (ما دون الثانوية العامة، جامعي، دراسات عليا)؟
٥. إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير دخل الأسرة (مادون ٣٠٠ دولار أمريكي، من ٣٠١ إلى ٦٠٠ دولار، ٦٠١ فما فوق)؟

### أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من خلال ما يلي:

١. الاهتمام بقضية أساسية في الحياة الإنسانية وهي مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومستوى ممارستها داخل الأسرة الفلسطينية.

٢. تقديم إسهام فكري عن مجتمع يعد مجهولاً لدى العديد من المتخصصين في علم الاجتماع؛ يفعل توجيه الاهتمام نحو ما هو سياسي دون النظر إلى ما هو اجتماعي قيمي واقتصادي وثقافي أيضاً.
٣. لفت انتباه صانع القرار إلى ضرورة التفكير في أساليب جديدة من أجل الحفاظ على ممارسة وصيانة هذه الحقوق، وتعزيز دور الأسرة في هذا المجال، بوصفها أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

#### أهداف البحث

يحاول هذا البحث تحقيق هدف رئيسي يتمثل في الكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها من خلال التعرف على بعض القيم التي يحملها الآباء ويمارسونها بالفعل ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية أبرزها:

١. التعرف على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تكسبها الأسرة لأبنائها.
٢. معرفة إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغيرات الدراسة (نوع رب الأسرة، مكان السكن، المستوى التعليمي لرب الأسرة، مستوى دخل الأسرة الشهري).
٣. الخروج بمجموعة من التوصيات التي يمكن لها أن تساهم في إكساب الأسرة لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لأبنائها، بوصف الأسرة فاعلاً اجتماعياً مؤسسياً مهماً في عملية نشر هذه القيم الإنسانية وصيانتها وتعزيزها.

#### الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد شهدت الخمسة عشر عاماً الماضية تعاظماً كبيراً وانتشاراً واسعاً في الكتابة والبحث والنقاش والحديث عن الديمقراطية في أرجاء مختلفة من العالم، بما في ذلك المجتمع العربي، انطلاقاً من أن النظام الديمقراطي يوفر فرصة أكبر لحماية حقوق الإنسان من أنظمة أخرى.

ولكن الاهتمام بالديمقراطية قد جاء من قبل المحور المؤسسي الغربي بشكل واضح وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أخذ النظام العالمي الجديد الذي تتربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية بدعم أركانه من خلال تركيزه على الديمقراطية كمدخل للسيطرة العسكرية وفرض سياسة الأمر الواقع على الدول والشعوب التي لا تسير في ركب النظام الرأسمالي العالمي الجديد، خاصة مع وجود الاتجاه النقدي لهذه الرؤية المؤسسية للديمقراطية وحقوق الإنسان ممثلة في الرؤية الديمقراطية الاجتماعية.

إن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل المحور المؤسسي الغربي ليس بجديد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مضمون الحرب الباردة، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقد دأبت الولايات المتحدة وحلفاؤها على استخدام الديمقراطية كعصا مشهورة في وجه دول الكتلة الاشتراكية ودول أخرى طيلة الحرب الباردة، غير أن استخدام الديمقراطية بالتعريف المؤسسي لها وإقرانها مع حقوق الإنسان وتوظيفها كأدوات في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك ما أكد عليه جورج بوش الابن في فترته الرئاسية الثانية حين اعتبر أن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان أحد أهم محددات سياسته الخارجية.

وقد أكد ريجيس دي براي على ارتباط الديمقراطية بالإمبريالية حيث وجه رسالة مفتوحة إلى الاشتراكيين "في فرنسا قائلًا: "ألا تعلمون أن الديمقراطيات إمبريالية منذ أوثينا القديمة ورباطتها البحرية؟ أن تبرر خطأ امبرياليا فادحاً يكون صاحبه ديمقراطياً في بلده، فهذه سفطانية قديمة قدم العالم، إن هذا التبرير يعنى التفكير في السياسة الخارجية كما لو كانت مجرد امتداد للسياسة الداخلية، هذا في حين أن غاية الدول لها قوانينها الخاصة بها، إن الديمقراطية الفرنسية هي التي خربت البيئة الفيتامية ولمدة قرن كامل، أما إسرائيل فهي ديمقراطية، ولكن ليس لها أفتعة واقية من الغاز تمد بها من تستعبدهم من الفلسطينيين، يا لها من وجهة للديمقراطية" (الطاهر لبيب، ١٩٩٢: ٣٥٩).

إلا إن الجديد في الخطاب المؤسسي الغربي حول الديمقراطية منذ منتصف الثمانينيات هو الشعور بالنصر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي ترجم أيديولوجيا إلى تعاضم الحديث عن الديمقراطية وتوظيفها كشعار لفرض النظام العالمي الجديد، وفق الرؤية الأمريكية ذات المضمون الليبرالي الإمبريالي ببعدها الإخضاعى؛ مما أسس إلى تطوير مفهوم الديمقراطية نفسه في الغرب، فتنفرع إلى مفاهيم الديمقراطية التحريرية (الليبرالية) القائمة على الإقرار بحقوق الفرد المختلفة في الدين والفكر والتعبير وفي العمل والاجتماع والانتقال في إطار الملكية الخاصة (الفردية) التي توفر لها الضمانات الكافية، والديمقراطية السياسية المستمدة من حق المواطن في المساهمة في تكوين الحكم ومراقبته، والديمقراطية الاجتماعية التي تعمل على تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها ورفع مستواها لجعلها موجهة لمصيرها ومالكة لاقتصادها، وسيدة في سياستها، وقادرة على توطيد الأمن الاجتماعى، وبرزت الديمقراطيات الشعبية الاشتراكية التي يتولى فيها القيادة حزب واحد، وأكد هذا المفهوم على التأميم الشامل لوسائل الإنتاج وعلى إلغاء صور الاستغلال بغية تحقيق المساواة الحقيقية بين الناس، الأمر الذي أفضى إلى ظهور حركة الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية التي لا تحصر الديمقراطية بحق التصويت، وإنما تتجاوزها إلى إعطاء حقوق الأفراد والطبقات محتويات اقتصادية واجتماعية بغية تحقيق مجتمع عادل وحياة أفضل (الدجاني: ١٩٨٤، ١١٠).

ومن الجدير بالذكر أن ممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته في مجتمع ما، لا تتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة أو في القوانين، ولا تتحقق بمصادقة الدولة على اتفاقيات ومواثيق دولية بشأن تلك الحقوق والحريات، فالمنطق لم يعلمنا هذه الحقيقة، إنما واقع المجتمعات في كل مكان، ومن ذلك واقع مجتمعاتنا العربية، علمنا أن ممارسة الحقوق والحريات نجدها في نظام

حكم حر قبل أن نجدها في النصوص؛ لأن الحرية في أية صورة من صورها – ليست إلحافاً للمواطن في مواجهة سلطة من السلطات، لذلك فلا قيام للحرية أيّاً كان مفهومها إلا في نظام حر، أي في نظام لا تكون فيه سلطة الحكم وإرادة شخص من الأشخاص، إنما إرادة مجموع الشعب داخل إطار من التنظيم القانوني والسياسي الذي يكفل لكل مواطن حق المشاركة في تكوين الإرادة العامة التي تصطلح لتيسير شؤون الجماعة وفق قواعد وضوابط محددة سلفاً (محمد عصفور، ١٩٨٦: ٢١).

ويمكن التأكيد على أن حقوق الإنسان ككل متكامل غير قابلة للتجزئة، والتقسيم والانتقاص بزعم أن هناك خصوصية ثقافية ما هي إلا محاولات للانتقاص من حقوق الإنسان، وأياً كانت الدعاوى المبررة لانتهاك حقوق الإنسان فهي جسم متكامل يكمل بعضه بعضاً، فالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق تتعلق بالبيئة والتنمية والرخاء والاستقرار، وحقوق تتعلق بالجماعات العرقية والأقليات، والمرأة والطفل وجميعها متكاملة وغير قابلة للتجزئة (أمين مدني، ١٩٩٩: ٣٩) فلا يجوز إبطال أو تعليق أي من الحقوق بحجة أن الأوضاع والظروف المحلية لا تتيح ذلك، كما لا يجوز تطبيق حقوق الإنسان على فئة من البشر وحجبها عن فئة أخرى، فالناس جميعاً يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق حسب نص المادة (١)\* من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م، كما لا يجوز استعباد الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً.

وتعد معالجة موضوع حقوق الإنسان بمعزل عن مضامينها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ناقصة، وتقع في إطار المدرسة الليبرالية التي تنادي بحقوق الإنسان ببعدها السياسي المجرد، انطلاقاً من نظرية الديمقراطية، فالأساس السليم الذي تقوم عليه الديمقراطية هو المساواة بين المواطنين، ولكن ليس بالمساواة أمام القانون أو المساواة السياسية – على أهميتها – تتحقق الديمقراطية، لأن جوهر المساواة هو (المساواة الاقتصادية).

وبالنظر إلى واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية بعامة والمجتمع الفلسطيني بخاصة، نجد أنها تعيش في حالة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي إلى جانب الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقة العليا المالكة والطبقة الثالثة التي لا تملك، قد ازدادت اتساعاً في العديد من الأقطار العربية، مما يعني تعرض الأغلبية للاستغلال وحرمانها من حريتها الاجتماعية، وهذا يؤكد أن هناك انتهاكاً لحقوق الإنسان في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، وكان من نتائج تلك الحالة الاقتصادية السائدة أن ازدادت التمايزات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع، ومعاناة الأغلبية من الفقر والبطالة التي تؤدي إلى التوتر والصراع داخل المجتمع، وقد ربط لاسكى بين مشكلة الفقر، وانتهاك حقوق الإنسان، فيقول: "إذا بدأ الافتقار في

\* المادة (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م، تنص على "يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعض بروح الإخاء".

مجتمع ما يتأزم ويتدهور، فهنا تصبح الحرية في خطر، فالفقر يولد الخوف والخوف يربي الشك، وهنا يبدأ الحاكمون بالخشية من الحرية، لأنهم يشعرون بأن المحكومين لم يعودوا في يسر، وأنهم لم يعودوا يؤمنون بأساليبهم في الحكم، وإنهم - أي المحكومين - يتطلعون إلى شيء جديد ويتوقون إلى أوضاع تمكنهم من القضاء على العوز، فإذا لم يعمل الحاكمون على إصلاح النظم الاقتصادية بالطرق السلمية اضطروا إلى إخفاق صوت المحكومين الفلّقين بالقوة، ولجأوا إلى العنف ليتمكنوا من المحافظة على سلطاتهم وامتيازاتهم (Harold Laski, 1948: 14-15).

وإذا ما دققنا النظر في واقع المجتمع الفلسطيني تبرز ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على مستوى الحصار والخنق وتجريف الأراضي وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتقطيع أوصال الوطن وعدم السماح بالاتصال والتواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية إلى جانب محاولاته المستمرة للحد من الاتصال والتواصل الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد، وكل هذا منافي لحقوق الإنسان الأولية، إلى جانب ما يعانيه المواطن الفلسطيني من ارتفاع لمعدلات البطالة وازدياد نسبة الفقر إلى أكثر من ٧٠% بين القوى المنتجة، وذلك يعني اتساع الفوارق الطبقة بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا، ويضاف ذلك إلى ممارسات الاحتلال فيصبح المواطن الفلسطيني يعاني من نقص في حقوقه الإنسانية على المستويين الداخلي والخارجي (جريدة الحياة، ٢٠٠١: ٩).

وأمام هذا الواقع الأليم، تصبح مهمة الأسرة الفلسطينية في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أبنائها عملية صعبة جداً، وذلك على ازدواجيتها (على مستوى الداخل الفلسطيني - الفلسطيني وعلى مستوى الخارج الفلسطيني - الإسرائيلي) - لاسيما وأن الإنسان الفلسطيني محاط بسياسات الحرمان والاستلاب لكافة حقوقه الإنسانية الأولية، كالحق في الحياة، والأمن والأمان، والحق في العمل والتعليم والصحة. الخ؛ مما يزيد من تعقيد مهمة الأسرة في تنشئة أبنائها على نمط الحياة الديمقراطي وتكريس قيم ومفاهيم حقوق الإنسان لدى أبنائها.

كما وتتبدى أهمية الأسرة إذا ما نظر إليها في سياق اقتصادي اجتماعي وثقافي حافل بالتغيرات السريعة التي لا تخلو من عشوائية وارتجال، خاصة ما أفرزته من انحسار مطرد في أدوار المؤسسات الحكومية، ومصادرة شبه دائمة لمنظمات المجتمع المدني؛ لذا لا يتبقى أمام المواطن الفلسطيني لحمايته وتمكينه، رجلاً كان أو امرأة، طفلاً أو مراهقاً، شاباً أو معمرأ إلا الوحدة الأسرية كوحدة اجتماعية، كخط دفاع لحمايته من كل صنوف الاستلاب والتنشوء الاجتماعي والنفسي والسياسي (عبد الباسط عبد المعطي، ٢٠٠٣: ٥٢٦).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من البحوث التي تناولت موضوع الأسرة دراسة وتحليلاً، إلا أن ثمة قضايا جوهرية ذات صلة بموضوع الأسرة وتفاعلاتها المختلفة على مستوى الواقع العربي المعاش لم تدرس إلا على استحياء وفي حالات قليلة؛ لذلك ينبغي التعمق في دراسة ثقافة الأسرة العربية، خاصة الثقافة الدينية في تأثيرها في توزيع الأدوار والحقوق والواجبات ومفاهيم الذكورة والأنوثة وفلسفة إشباع الحاجات المختلفة وآلياتها، وفي تأثيرها في مضامين التنشئة الاجتماعية التي أسهمت في استمرار الأبوية التقليدية والجديدة المهيمنة على

مستوى الأسرة من قبل بعض الإناث على الإناث، ومن قبل بعض الذكور على الذكور، ومن قبل بعض الأجيال على بعضها الآخر. والتعصب والتمييز على أساس النوع والسن والقدرة المادية وفي علاقتها من ناحية أخرى بالقيم المتجددة والجديدة ذات الصلة بتمكين الأسرة وتواصل التنمية واطرادها، كقيم التفكير العلمي والإنجاز والتميز والتنافسية واحترام الآخر والمحاسبة والشفافية وحقوق المشاركة بمستوياتها وأنواعها (عبد الباسط عبد المعطي، ٢٠٠٣: ٥٢٧).

وتتبدى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كأسلوب ونمط حياة تمارسه كافة المؤسسات ونظم المجتمع دون استثناء عبر عملية تكاملية بحيث يلعب كل منهم دوره المنوط به، وهنا يتمظهر دور الأسرة كأحد مؤسسات ونظم المجتمع الأساسية إلى جانب كونها أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية المهمة التي تساهم في غرس وإكساب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أبنائها، وخاصة في تلك المجتمعات التي تعيش أزمنة التحول والتغير الشامل في بعده السوسولوجي كما المجتمع الفلسطيني.

من هنا، تعد الأسرة من أهم الجماعات المرجعية المسؤولة عن تربية الجيل الجديد وتقييمه والارتفاع به إلى مستويات ترتقي إلى طبيعة التحديات والأخطار التي تهدد استقرار المجتمع وأمنه الاجتماعي، وذلك من خلال عملية التنشئة الأسرية التي تهدف إلى إعداد المواطن الصالح، وتعمق لديه الوعي والمسئولية بطبيعة الواجبات التي تناط به، وكذلك حقوقه التي يجب أن يحرص عليها، ولذلك يمكن القول بأن أهم وظيفة للأسرة هي التنشئة الاجتماعية التي لا بد من إعادة صياغتها من جديد، لاسيما وأنه يسود معظم الأسر العربية (والفلسطينية منها) مجموعة من القيم التي تنتمي مفردات منها إلى أزمان اجتماعية متباعدة ومتعارضة في مهامها وأهدافها، (ونذكر منها: قيم الثأر، قيم العار، قيم الذكورية، القيم القبلية والعشائرية) وأيضاً في آليات تحقيق هذه الأهداف أو تلك، وهو ما جعل القيم الأسرية أكثر تناقضاً، ومن ثم أصبحت أحد أهم مصادر إعاقة الأسرة، أعضاء وجماعة، فالكثير من تفضيلات واختيارات أعضاء الأسرة تتحدد بالقيم المتفاوتة – المتناقضة غالباً – على مستوى النوع والجيل، مما أسهم – مع عوامل مجتمعية أخرى – في التباعد بين الاهتمامات والوعي المشترك على مستوى الأسرة، وبصطدم في الوقت نفسه مع المتغيرات المحيطة بها، والتي تتطلب تفاعلاً إيجابياً رشيداً معها، ولهذا قد يكون أهم نقاط البدء الممهدة لسياق الديمقراطية وحقوق الإنسان فرز القيم الأسرية للتمييز بين المواتي والمعوق لممارسة الديمقراطية لأعضائها والتنشئة على المواتي منها والمستجد، الضروري لتطوير الكفاءة الاجتماعية للأسرة، ولعل من بين تلك القيم ما يرتبط بالتنشئة على المساواة في الحقوق والواجبات، (عبد الباسط عبد المعطي، ٢٠٠٣: ٥٣١).

ومن الجدير بالذكر أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ينبغي أن تعززها الأسرة عند أبنائها، وأن تكسيها لهم منذ السنوات المبكرة تتم عبر عملية التنشئة الأسرية، هذه العملية التي تكون عبر مراحل نظامية، فكل مرحلة منها تسهم في تعليم الناشئة المهارات الاجتماعية ولعب الأدوار الوظيفية وبلورتها في شخصياتهم وإكسابهم القيم الإيجابية الحميدة ونبت القيم السلبية والمنحرفة والتمرس بالأعمال وأدائها على نحو ينمي المجتمع ويمكنه من بلوغ الأهداف المتوخاة (Johnson, 1982: 127-129).

وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على أن إكساب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل الأسرة لأبنائها يتم من خلال التنشئة الأسرية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية أوسع وهي التنشئة الاجتماعية التي عرفها أحد علماء الاجتماع " بأنها عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدرباً على إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي (194: 1983, Michell)، وهناك أيضاً من عرف التنشئة الاجتماعية على أنها عملية تفاعل اجتماعي يكتسب الفرد من خلالها طرائق التفكير والشعور والسلوك التي تمكنه من المشاركة الفاعلة في المجتمع (227: 1967, Davis).

وانطلاقاً من الدور الهام والاستثنائي للأسرة في إكساب أبنائها قيم المجتمع وثقافته التي تشكل معايير السلوك والأفكار والمعتقدات والآراء والاتجاهات. الخ، والتي تمثل بمجموعها الأطر المرجعية لكل أنماط السلوك التي يمارسها الأبناء (زاهر ونذر، ١٩٩٩: الفصل الرابع)، وتتم هذه العملية من خلال أنماط التنشئة الأسرية المتعددة والمتناقضة والتي بلورتها العديد من الدراسات والبحوث، وقامت برصد أهمها (أي الأنماط) الباحثة كافية رمضان (١٩٩٠: ٦٦-٧٧) وهي: النمط التسلطي، نمط التدليل والحماية الزائدة، نمط القسوة في المعاملة، نمط الإهمال والنبذ، نمط التفرقة في المعاملة بين الأبناء، نمط التذبذب والاختلاف في المعاملة، ونمط الطموح الزائد للأبناء، إلا أن الباحثين يريان أن أفضل أساليب التنشئة الأسرية هو الأسلوب الديمقراطي الذي يؤكد (من بين ما يؤكد) على المساواة وحرية الاختيار.

ويتجلى النمط الديمقراطي في التنشئة الأسرية في طبيعة وجوهر المهام التي تقوم بها هذه العملية في رسم معالم حقوق الإنسان عند الأفراد، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١. أن تكون التنشئة الأسرية التي يتحمل وزرها الأبوان وأولياء الأمور منصباً على تبصير الأحداث والناشئة بضرورة الالتزام بالحقوق والواجبات.
  ٢. أن يبذل المربيون والمسؤولون عن التنشئة الأسرية قصارى جهودهم في الحفاظ على الأبناء من الشذوذ والانحراف والجريمة، بوصفها جميعاً مظاهر سلوكية منحرفة تضر بالمجتمع وتؤدي إلى انهياره وتداعيه، الأمر الذي يستلزم رعاية مكثفة للأبناء وتوفير ما يحتاجونه من مستلزمات وتوجيه النصائح والإرشادات.
  ٣. توجيه الناشئة والشباب عبر عملية التنشئة الأسرية نحو التصدي لكل ما يضر بالمجتمع ويسيء إلى سمعته ويعطل عجلة تقدمه ورقبه ونمائه الشامل والدائم.
  ٤. رفد الأسرة بالمعارف والمعلومات والتقنيات التي يمكن أن تعتمد عليها في زرع وغرس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وإكسابها لأبنائها.
- أما بخصوص الظروف والمعطيات التي ترافق عملية التنشئة الأسرية الهادفة إلى ممارسة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وبلورتها عند الأبناء فيمكن تحديدها في التالي:

١. أن تضع الأسرة برامج محددة تسير عليها عند قيامها بتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عند الأبناء، على أن تتسم هذه البرامج بالتكامل والاتساق ووحدة الفكر والهدف. (Suhhomlinsky, 1977: 287):
٢. أن تستعمل عملية التنشئة الاجتماعية الهادفة ولاسيما الأسرية منها إلى إكساب الأبناء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، أساليب الثواب والعقاب والموازنة بين اللين والشدة في تربية الأبناء، مثل هذه الأساليب تؤدي فعلها المؤثر في قيام الأبناء باستدخال قيم الحرية والعدل والمساواة والحماية والديمقراطية. .. الخ.
٣. أن تكون عملية التنشئة الأسرية الهادفة إلى استدخال قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عند الأبناء متناغمة مع عملية التنشئة المجتمعية التي تتولاها الجماعات المؤسسية الأخرى في المجتمع.
٤. أن تكون الأسرة ملمة بتقنيات التنشئة الاجتماعية ومترسة في الأساليب التي تعتمد عليها في التأثير على أبنائها وحملهم على ممارسة وصيانة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
٥. وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها في أنها تحاول الكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها؛ حتى يتسنى وضع تصور عام لكيفية تفعيل دور هذه الأسرة لأخذ دورها الفعال بوصفها أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

#### فروض الدراسة

١. لا يزيد مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها زيادة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المتوسط الافتراضي عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).
٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تبعاً لمتغير نوع رب الأسرة (ذكر/ أنثى).
٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تبعاً لمتغير السكن (مدينة، مخيم، قرية).
٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تبعاً لمتغير مستوى تعليم رب الأسرة (ما دون الثانوية العامة، جامعي، دراسات عليا).

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تبعاً لمتغير دخل الأسرة الشهري (أقل من ٣٠٠ دولار أمريكي، من ٣٠١ إلى ٦٠٠، من ٦٠١ دولار فما فوق).

### مصطلحات الدراسة

١. **الأسرة:** هي بناء اجتماعي يتكون من أدوار اجتماعية مرتبة على أساس النوع والمكانة، أساسها دور كل من الزوج والزوجة والذين يشتركان في مكان إقامة واحد ونشاطات اجتماعية اقتصادية مكملة لبعضها البعض، ومن خلال العلاقة الجنسية المعترف بها شرعياً ينجب الزوجان أطفالاً تقوم الأسرة برعايتهم وحمايتهم وتزويدهم بحاجاتهم المختلفة، كما تمتد لتشمل الأبناء المتزوجين للزوجين الأساسيين وأحفاد هؤلاء، حيث تأخذ الأسرة هنا الشكل الممتد (وسام عثمان، ١٩٩٩: ١٨٧).
  ٢. **الديمقراطية:** أنها نظام عقدي يحددها أتباعها، لذا فهي تكسب التأييد وتضمن الاستمرارية، أنها هيكل عظيم من الثوابت يجعل لها شكلاً مميزاً مع استمرار اختلاف البرامج، أو هي نظام متطور نامي ومفهوم دينامي يحتاج إلى إعادة النظر في ضوء الأوقات والظروف المتغيرة (Beane Apple, 1995) وهو مفهوم مرن لا يمثل نمطاً جامداً ومتحجراً، أو يمكن تعريفها بأنها القالب المؤسسي للحرية، وليست الحرية نفسها إلا أنها – أي الحرية – مطلب سابق للديمقراطية لا تقوم بدونها ولا تستقيم بعيداً عنها. (الأغا، ١٩٩٩: ٣٢).
  ٣. **حقوق الإنسان:** وهي الحقوق الأصلية واللصيقة في الطبيعة البشرية، بدونها لا يمكن للفرد أن يحيا كإنسان، فهي تحقق له الكرامة والحرية، وتمنحه إمكانية إبراز قدراته وتحقيق حاجاته الروحية والمادية " (علي الجرباوي، ٢٠٠١: ١٩).
  ٤. **التنشئة الاجتماعية:** وهي عملية تفاعل اجتماعي يكتسب الفرد من خلالها طرائق التفكير والشعور والسلوك التي تمكنه من المشاركة الفاعلة في المجتمع (Davis, 1967: 227).
- وعليه، فإن تعريف التنشئة الاجتماعية السابق، يمكننا من تعريف التنشئة الأسرية، على أنها العملية التي تنتبها الأسرة والتي تستطيع من خلالها ترميز المهارات والأفكار والمعتقدات والقيم والمقاييس والمواقف إلى الأبناء بحيث تسهم في بلورة أدوارهم وتكامل شخصياتهم كأفراد فاعلين في المجتمع (Johnson, 1983: 110)، كما تعرف التنشئة الأسرية بأنها (مجموعة من الأساليب النفسية والاجتماعية المقصودة أو غير المقصودة، الواضحة أو الضمنية التي تستعملها الأسرة بقصد إكساب الطفل سلوكاً أو تعديل سلوك موجود بالفعل (Longton, 1979: 4) في حين أن الباحثين يريان في تعريف هايمان الأقرب إلى رأيهما، والذي يؤكد على أن التنشئة الأسرية هي عملية تعليم الأبناء اللغة والآداب والقيم والممارسات وفق نظامها الثقافي ومعاييرها واتجاهاتها التي ترضيها لنفسها ويرتضيها المجتمع (Hyman, 1989: 25).

٥. التنشئة الأسرية: وهي عملية تعليم الأبناء اللغة والآداب والقيم والممارسات وفق نظامها الثقافي ومعاييرها واتجاهاتها التي ترضيها لنفسها ويرتضيها المجتمع ( Hyman, 1989:25).

### الطريقة والإجراءات

#### أسلوب البحث

استخدم الباحثان أسلوب المسح بالعينة لأهمية هذا الأسلوب في مثل هذا النوع من الدراسات.

#### مجتمع الدراسة

ويشمل الأسر الفلسطينية المقيمة في محافظة غزة (مدنيه ومخيم وقرية).

#### عينة الدراسة

قام الباحثان بحصر عدد أسر محافظة غزة التي بلغت (٢٠.٠٠٠) أسرة، موزعة على ثلاث مناطق: (المدينة، المخيم، القرية) واعتمد نسبة (١%) من مجموع الأسر، وكانت النتيجة (٢٠٠) أسرة وقد اكتفا الباحثان بهذه العينة لتمثل مجتمع دراستهم، وهي عبارة عن عينة عشوائية تمثل المناطق الثلاث التابعة لمحافظة غزة (مدينة، مخيم، قرية)، والجدول رقم (١) يوضح توزيع العينة:

جدول (١): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع ومكان السكن والنسبة المئوية لكل فئة

مكان السكن	المجموع	النسبة المئوية	الإناث	النسبة المئوية	الذكور	النسبة المئوية
مدينة	٣٦	١٨%	٢٠	١٠%	١٦	٨%
مخيم	١٥٩	٧٩.٥%	٩٢	٤٦%	٦٧	٣٣.٥%
قرية	٥	٢.٥%	١	٠.٥%	٤	٢%
المجموع	٢٠٠	١٠٠%	١١٣	٥٦.٥%	٨٧	٤٣.٥%

#### أدوات الدراسة

١. قائمة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان

الصورة الأولية لقائمة القيم

من خلال اطلاع الباحثين على الأدب السوسولوجي ومنشورات الديمقراطية وحقوق الإنسان الدولية والإقليمية والمحلية، لاسيما الميثاق الدولي لحقوق الإنسان، توصلنا إلى وضع تصور أولي لقائمة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد تكونت هذه القائمة من قيم رئيسية وأخرى فرعية منبثقة من القيم الرئيسية، وقام الباحثان بمناقشة هذه القائمة مع عينة من الأسر الفلسطينية وعددها خمسون أسرة وذلك بعد مناقشتها مع عدد من المتخصصين في دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتم تحكيم هذه القائمة من قبلهم، والجدول رقم (٢) يوضح ذلك:

جدول (٢): يوضح قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان الرئيسية والفرعية والوزن النسبي لها

م	القيم الرئيسية	القيم الفرعية التي تمثلها	عدد القيم الفرعية	الوزن النسبي
١	الحرية	حرية السكن، حرية اختيار الملابس، حرية إبداء الرأي واحترام الرأي الآخر، حرية اختيار الأصدقاء، حرية النوم والاستيقاظ، حرية المشاركة، حرية التخطيط للمستقبل، حرية الإضراب، حرية الزواج، حرية الانتماء السياسي، حرية المشاركة السياسية، حرية السفر والتنقل، حرية العمل، حرية العمل النقابي، حرية العقيدة، حرية التظاهر.	١٦	٣٤%
٢	المساواة	المساواة في اتخاذ القرار، المساواة في التعليم، المساواة في التعامل، المساواة في العمل، المساواة الاجتماعية، المساواة في التعبير عن الرأي، المساواة بين الذكور والإناث، المساواة أمام القانون، المساواة السياسية، المساواة الأيديولوجية.	١٠	٢١.٣%
٣	العدالة	العدالة القانونية، العدالة في القصاص، العدالة في الحق، العدالة في القوة، العدالة في الميراث، العدالة بين الأبناء، العدالة بين الناس، العدالة في حل المشكلات، العدالة في تفويض الصلاحيات، العدالة الاقتصادية.	١٠	٢١.٣%
٤	الحماية	الحماية الأسرية، الحماية الاجتماعية، الحماية الأخلاقية، حماية الذات، حماية الأسرى، حماية تربية، الحماية الجسدية، الحماية الفكرية، حماية وجدانية، حماية صحية، حماية وطنية.	١١	٢٣.٤%
	المجموع		٤٧	١٠٠%

وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي ينص على " ما قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تكسبها الأسرة لأبنائها".

#### ١. الاستبانة: (ملحق رقم ١)

قام الباحثان بتصميم استبانة تتضمن فقرات تعبر كل منها عن قيمة فرعية؛ وذلك بهدف التعرف على توافر هذه القيم من وجهة نظر عينة الدراسة، ومعرفة إذا ما تعمل الأسرة الفلسطينية على إكسابها لأبنائها وإلى أي مستوى.

#### الصورة الأولى لأداة الدراسة (الاستبانة)

تكونت الاستبانة في صورتها الأولى من (٨٠) فقرة صممت وفقاً لمقياس الرتب الثلاثي، حيث توضع من خلاله الفقرة، ويأخذ درجة استجابة المبحوث عليها (بدرجة كبيرة بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة) وقد أعطي لكل استجابة قيمة رقمية مرتبة تنازلياً من (٣، ٢، ١) على التوالي.

#### ضبط أداة الدراسة

لضبط أداة الدراسة قبل تطبيقها، قام الباحثان بحساب صدقها وثباتها.

#### أولاً: صدق الاستبانة

١. **صدق المحكمين:** قام الباحثان بعرض الاستبانة في صورتها الأولى على عشرة محكمين من أساتذة الجامعات الفلسطينية في تخصصات (علم الاجتماع، علم السياسة، القانون الإنساني، دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان)، وقد تم حذف كل فقرة لم يوافق عليها سبعة من المحكمين، وفي ضوء ذلك أصبحت الاستبانة مكونة من (٧٤) فقرة، كذلك تم تعديل صياغة بعض الفقرات في ضوء رؤية المحكمين.

أ. **صدق الاتساق الداخلي:** ويستند صدق الاتساق الداخلي لهذه الأداة على أساس تحديد مدى اتساق أبعادها وتمثيلها للظاهرة المقاسة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط البينية، بين أبعاد الاستبانة الأربعة المكونة للأداة، وكذلك بين تلك الأبعاد والدرجة الكلية، ولكي يتأكد الباحثان من صدق وصلاحيّة أداة الدراسة، قاما بتجريبها على عينة من الأسر الفلسطينية (عينة استطلاعية)، واستخدما لذلك عينة مكونة من (٥٠) أسرة من الآباء والأمهات وأرباب الأسر، حيث يوضح الجدول رقم (٣) النتائج وفقاً لمعادلة بيرسون "Person".

جدول (٣): معاملات الارتباط المتبادلة بين أبعاد الاستبانة وبين الدرجة الكلية (ن = ٥٠)

م	الأبعاد	حرية	مساواة	عدل	حماية	الدرجة الكلية
١	حرية					
٢	مساواة	**٠.٧٣				
٣	عدل	**٠.٥٧	**٠.٦٨			
٤	حماية	**٠.٦٢	*٠.٣٧	**٠.٦٩		
	الدرجة الكلية	**٠.٧٤	**٠.٨٠	**٠.٦٦	**٠.٧٦	

\* دال عند مستوى (٠.٠٥). \*\* دال عند مستوى (٠.٠١).

وبالاطلاع على معاملات الارتباط من خلال الجدول السابق يتضح أنها تتسم بدرجة عالية من الصدق في حدود العينة الاستطلاعية المذكورة (ن = ٥٠) مما يؤكد على اتساق الأداة الداخلي وصلاحياتها للبحث الميداني.

#### ثانياً: ثبات الأداة

لحساب ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (٥٠) أسرة فلسطينية، ومن ثم استخدم الباحثان معادلة ألفا كرومباخ لحساب ثبات الأداة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (٣).

جدول (٣): يوضح معامل ثبات الأداة وفق معادلة ألفا كرومباخ

الرقم	البعد	معامل الثبات
١	حرية	*٠.٩٣
٢	مساواة	*٠.٨٩
٣	عدل	*٠.٩١
٤	حماية	*٠.٨٨
	الدرجة الكلية	*٠.٩١

\* دال عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول رقم (٣) أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى نتائجها في حالة تطبيقها على عينة الدراسة.

#### الصورة النهائية للأداة

بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها، تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (٦٤) فقرة، موزعة على أربعة أبعاد، والجدول رقم (٤) يوضح توزيع فقرات الاستبانة على أبعادها الأربعة.

جدول (٤): يوضح أبعاد الاستبانة وفقراتها وفقاً لكل بعد

الرقم	البعد	الفقرات	المجموع	الوزن النسبي
١	الحرية	٢، ٧، ٩، ١٢، ١٦، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٦٤	٢١	٣٢.٨%
٢	المساواة	٣، ٤، ٦، ١٠، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٢، ٣١، ٤٠، ٤٤	١٢	١٨.٨%
٣	العدل	١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٦٢	١٦	٢٥%
٤	الحماية	١، ٦، ٨، ١١، ١٥، ٢١، ٢٩، ٣٣، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦١	١٥	٢٣.٤%
	المجموع		٦٤	١٠٠%

#### نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

في ضوء معالجة بيانات الدراسة إحصائياً، توصل الباحثان للنتائج التالية:

#### أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى من فروض الدراسة على "لا يزيد مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها زيادة ذات دلالة إحصائية عن مستوى المتوسط الافتراضي عند مستوى الدلالة (٠.٠٥)"

وللتحقق من مدى صحة هذه الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية واختبار (Z) لكل مجال من مجالات الاستبانة الأربعة، وللاستبانة ككل، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

**جدول (٥):** يوضح المتوسط الحسابي والنسبة المئوية وقيمة (Z) لكل من مجالات الاستبانة وللاستبانة ككل

المجال	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الحد الافتراضي*	قيمة Z	الدالة
الحرية	١.٦٨	%٥٦	%٦٦.٦	٣.٤٢ -	دالة عند (٠.٠٥)
المساواة	١.٦٦	%٥٥.٣	%٦٦.٦	٣.٧٧-	دالة عند (٠.٠٥)
العدل	١.٦٥	%٥٥	%٦٦.٦	٣.٨٧-	دالة عند (٠.٠٥)
الحماية	١.٧٤	%٥٨	%٦٦.٦	٢.٨٧-	دالة عند (٠.٠٥)
المتوسط العام	١.٦٩	%٥٦.٣	%٦٦.٦	٣.٥٠-	دالة عند (٠.٠٥)

\* قيمة (Z) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) = ١.٦٤٥.

من خلال استعراض النتائج في الجدول السابق (٥) يتضح أن قيمة (Z) دالة إحصائياً في كل مجال من مجالات الاستبانة، وعلى مستوى الاستبانة ككل، ولكن من الملاحظ أن قيمة (Z) سالبة في كل مجال من مجالات الاستبانة، وكذلك على مستوى الاستبانة ككل، ويعني ذلك أن النسبة المئوية لكل مجال من مجالات الاستبانة وهي على التوالي: (%٥٦)، (%٥٥.٣)، (%٥٥)، (%٥٨)، وكذلك على المستوى العام (%٥٦.١)، أقل من الحد الافتراضي (%٦٦.٦)، مما يعني أن ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها أقل من الحد الافتراضي (%٦.٦٦)، ويعلل الباحثان هذه النتيجة لما يعيشه الشعب الفلسطيني من حالة صراع يومي مع الاحتلال الإسرائيلي بهدف نيل حريته واستقلاله الوطني، مما يعني عدم اكتراث الأسرة إلى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الداخلي (داخل الأسرة)، باعتبار أن الحقوق الوطنية الإنسانية ذات أولوية على الحقوق الإنسانية للأسرة الفلسطينية، وذلك أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر قيم ثانوية أمام قيمة التحرر والاستقلال الوطني.

وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الأولى من فروض الدراسة.

\* الحد الافتراضي = عدد بنود الاستبانة × القيمة الوسيطة لمستويات الاستجابة مقسوماً على

الدرجة الكلية للاستبانة، وبذلك يكون المعدل الافتراضي = ١٠٠ × %٦٦.٦.

### ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية من فروض الدراسة على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تبعاً لمتغير نوع (جنس) رب الأسرة (ذكر/أنثى).

وللتحقق من مدى صحة الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من الذكور والإناث أفراد عينة الدراسة، ثم قاما بحساب قيمة الإحصائي (ت) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات استجابة الذكور والإناث على الاستبانة، والجدول التالي (٦) يوضح ذلك:  $\frac{2 \times 64}{2 \times 64}$

**جدول (٦):** يوضح نتائج اختبار (ت) للمقارنة بين استجابات الذكور والإناث عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الاستبانة إضافة إلى المجال الكلي

رقم المجال	المجال	نوع الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
١	الحرية	ذكور	٨٧	١.٦٨	٠.٢٧٩	٠.٤١٧	غير دال إحصائياً
		إناث	١١٣	١.٦٩	٠.٢١٥		
٢	المساواة	ذكور	٨٧	١.٧٦	٠.٦٣١	٢.٦	دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)
		إناث	١١٣	١.٥٩	٠.٢٩١		
٣	العدل	ذكور	٨٧	١.٥٧	٠.٢٧١	٤.١	دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)
		إناث	١١٣	١.٧١	٠.٢١٧		
٤	الحماية	ذكور	٨٧	١.٨	٠.٣٣٨	٢.٤	دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)
		إناث	١١٣	١.٧	٠.٢٧٤		
٥	المستوى العام	ذكور	٨٧	١.٧	٠.٣٠٧	٠.٨٧	غير دال إحصائياً
		إناث	١١٣	١.٦٧	٠.١٨٩		

قيمة (ت) الجدولية = ١.٩٦.

من خلال استعراض نتائج الجدول السابق (٦) يتضح ما يلي:

١. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة ككل، حيث إن قيمة (ت) المحسوبة كانت (٠.٨٧) وهي أقل من قيمة (ت)

الجدولية (١.٩٦)، ويعلل الباحثان هذه النتيجة بالظروف الحياتية المشتركة بين الذكور والإناث، حيث يشكل الطرفان جزءاً من نسيج اجتماعي اقتصادي ثقافي سياسي واحد، ويعيشون قسوة الاحتلال الإسرائيلي ومرارته ممثلة بالحصار والخنق والإغلاق الدائم لحدود الأراضي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فإن عينة الدراسة (ذكور وإناث) يتعايشان معاً في ظروف واحدة.

٢. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال الحرية، حيث إن قيمة (ت) المحسوبة كانت (٠.٤١٧) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية، ويعود ذلك برأي الباحثين إلى أن كل من الإناث والذكور يسعيان لنيل حريتهم الوطنية في الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية بوصفها مطلباً ذات أولوية على الحريات الشخصية، واعتبارهم للحرية الشخصية كتحصيل حاصل للحرية الوطنية المسلوقة من الاحتلال، لذلك تركز الأسرة الفلسطينية على إكساب أبنائها قيم الحرية الوطنية أولاً، علماً بأن الباحثين لا يريان بأن هناك فصلاً بين الحريات الشخصية والحريات الوطنية.

٣. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال المساواة لصالح الذكور، حيث إن متوسطهم الحسابي كان (١.٧٦)، بينما كان المتوسط الحسابي للإناث (١.٥٩)، كما جاءت قيمة (ت) المحسوبة (٢.٦)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية، ويعتقد الباحثان بأن هذه النتيجة تعود إلى نظرة المرأة الفلسطينية إلى دورها وبالتالي دور الأنثى لا يجب أن يضاهي أو يتساوى مع الرجال، باعتبار أن "الرجال قوامون على النساء"، مما يعني أن المرأة الفلسطينية لا زالت تنظر لنفسها ما دون الرجل، وبالتالي لا يحق لها أن تتساوى مع الرجل، مع أن الرجل الفلسطيني يخالفها الرأي، ويسعى إلى مساواة المرأة، أكثر مما تسعى المرأة لمساواة نفسها مع الرجل.

٤. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال العدل لصالح الإناث، حيث إن متوسطهم الحسابي (١.٧١)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي للذكور (١.٥٧)، وجاءت قيمة (ت) المحسوبة (٤.١)، وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، ويعتقد الباحثان أن مفهوم العدل لا يتجاوز مفهوم الإنصاف في رأي المرأة الفلسطينية التي تسعى لتكريس مفاهيم العدالة البعيدة عن المساواة، والعدل بالمفاهيم السائدة في المجتمع الفلسطيني لا يستبعد عما هو سائد في المجتمع العربي، وهو مفهوم لا يرقى إلى المساواة بين الذكر والأنثى بقدر ما هو مفهوم قائم على متغيرات متأثرة بالعادات والتقاليد الاجتماعية من ناحية والدين الإسلامي من ناحية أخرى.

٥. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال الحماية لصالح الذكور، حيث إن متوسطهم الحسابي كان (١.٨) بينما بلغ المتوسط الحسابي للإناث (١.٧)، وجاءت قيمة (ت) المحسوبة (٢.٤) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، ويرى الباحثان بأن هذه النتيجة جاءت لتؤكد أن الرجل الفلسطيني لا زال

يشعر بأنه المسؤول عن تأمين الحماية لأسرته، وهذا جزء من الثقافة السائدة، وهي ثقافة ذكورية تعطي الرجل المسؤولية الاجتماعية والمرجعية الكاملة لأسرته وحمايتها لاسيما في الظروف الفلسطينية غير المستقرة بحكم فعل الانتفاضة التي قاربت على سنواتها الخمس، وهي عملية صراعية دامية مع الاحتلال الإسرائيلي، هذه العملية التي أسست إلى وجود جماعات مسلحة فلسطينية متعددة بحيث أفقدت السلطة الوطنية مرجعيتها الوحيدة، وأصبحت غير قادرة على تأمين الحماية للمواطن، الأمر الذي انعكس على سلوك الأسرة وبالتحديد على أرباب الأسر من الذكور.

ويبدو من قراءتنا للجدول السابق بأنه على المستوى العام لا توجد فروق بين الإناث والذكور فيما يتعلق بغرس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما لا توجد فروق بينهم حول قيم الحرية، كقيمة رئيسية من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن الرجل (الذكر) يسعى إلى تكريس قيم المساواة والحماية على حساب قيم العدل، أما الأنثى (ربة الأسرة) فهي تسعى إلى تكريس وغرس قيم العدل على حساب القيم الأخرى في أبنائها، وذلك لما طرحه الباحثان في تفسيرهما السابق.

وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الثانية من فروض الدراسة.

### ثالثاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة من فروض الدراسة على "لا توجد فروق ذات دلالة في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تبعاً لمتغير السكن (مدينة، قرية، مخيم)".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة من سكان المدن والقرى والمخيمات، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

**جدول (٧):** يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة ومن متغير السكن (مدينة، مخيم، قرية)

متغير السكن	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
مدينة	٣٦	١.٤٦	٤٨.٧%	٠.١٣٩
قرية	٥	١.٦٥	٥٥%	٠.٠٠١
مخيم	١٥٩	١.٧٤	٥٨%	٠.٢٤٢
المجموع	٢٠٠	١.٦٩	٥٦.٣%	٠.٢٤٧

ويتضح من الجدول السابق بأن النسبة المئوية لمجموع استجابات العينة على الاستبانة هو (٥٦.٣%) وهي أقل من المتوسط الافتراضي (٦٦.٦%)، إلا أن النتائج قد أظهرت أيضاً بأن أفراد عينة الدراسة من المخيم قد نالوا أعلى نسبة مئوية (٥٨%)، يليهم سكان القرية بنسبة (٥٥%)، فيما احتل سكان المدن أدنى نسبة مئوية (٤٨.٧%)، ولمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات عينة الدراسة بحسب متغير مكان السكن قام الباحثان بحساب تحليل التباين الأحادي فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (٨).

**جدول (٨):** يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة حسب متغير السكن

متغير السكن	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*
بين المجموعات	٢.٢١١	٢	١.١٠٦	٢١.٩٤	دالة إحصائياً
داخل المجموعات	٩.٩٢٩	١٩٧	٠.٠٥		
المجموع	١٢.١٤١	١٩٩			

\* قيمة (ف) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) = ٠.١٩٦.

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين أفراد عينة الدراسة في إكسابهم لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لأبنائهم بحسب متغير السكن لصالح المتوسط الحسابي الأعلى وهم الأسر التي تسكن المخيمات، ويرى الباحثان بأن هذه النتيجة قد تخرج عن المألوف، وربما تعود الأسباب الكامنة وراء هذه النتيجة إلى طبيعة التركيبة الديمغرافية للمخيم حيث تتعدد أنماط الحياة بتعدد جذور المسكن الأصلي، حيث ينحدرون جميعاً من مدن وقرى احتلت عام ١٩٤٨م، وتم تشريدهم من ديارهم الأصلية ليقطنوا المخيمات، فوحدة المعاناة وقسوة ظروفهم الحياتية ربما هي التي تدفعهم لإكساب أبنائهم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لاسيما وأنهم يعتبرون ذلك جزءاً لا يتجزأ من حقوقهم الوطنية المسلوبة خاصة حق العودة وتقرير المصير.

أما بالنسبة لسكان القرى، فربما تعود هذه النتيجة إلى ظروف معاناتهم من الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة خصوصاً في سنوات الانتفاضة الأخيرة (انتفاضة الأقصى)، وتدمير ممتلكاتهم من بيوت وأراض ومزارع، الأمر الذي جعلهم يتوحدون في مواجهة الخطر المشترك ممثلاً في الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدورهم وتهديد حياتهم بشكل يومي ودائم، كذلك يلعب التركيب العائلي (القبلي والعشائري) دوراً هاماً في التتميط الاجتماعي لاسيما لقيم الحرية والمساواة والعدالة والحماية التي تشكل جميعها مكونات قيم حقوق الإنسان اللصيقة بقيم الديمقراطية.

أما بالنسبة لسكان المدن فيرى الباحثان أن تدني متوسطاتهم بالنسبة لأقرانهم من أفراد العينة فقد يعود ذلك إلى أنهم لم يعانون معاناة الآخرين من اضطهاد وطني وطبقي، وأن الاحتلال طوال فترة الانتفاضة لم يصل إلى مراكز المدن الكبيرة في قطاع غزة، وبقيت أعمالهم وحياتهم تسير بالشكل المعتاد، وبالتالي فهم لم يعطوا أولوية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحافظوا على نمط حياتي متأثر بالموروث الثقافي والاجتماعي الفلسطيني التقليدي لسكان مدينة قطاع غزة.

وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الثالثة من فروض الدراسة.

#### رابعاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة من فروض الدراسة على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تبعاً لمتغير مستوى تعليم رب الأسرة (ما دون الثانوية العامة، جامعي، دراسات عليا).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير مستوى تعليم الأسرة، والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول (٩):** يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى تعليم رب الأسرة

الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	العدد	متغير المستوى التعليم لرب الأسرة
٠.٣٣٥	%٥٨.٨	١.٧٦	٤١	ما دون الثانوية العامة
٠.٢١٩	%٥٦	١.٦٨	١٥٠	جامعي
٠.٠٢٥	%٥٠.٣	١.٥١	٩	دراسات عليا
٠.٢٤٧	%٥٦.٣	١.٦٩	٢٠٠	المجموع

ويتضح من الجدول السابق بأن المتوسط الحسابي لفئة ما دون الثانوية العامة من أفراد عينة الدراسة قد بلغت (١.٧٦) بنسبة (٥٨.٨%) وهي أعلى المتوسطات والنسب المئوية، يليها فئة الجامعيين بمتوسط حسابي (١.٦٨) بنسبة (٥٦%)، واحتل الموقع الأخير أفراد عينة الدراسة من أرباب الأسر ذوى الشهادات العليا (دراسات عليا) بحيث كانت متوسطاتهم الحسابية (١.٥١) بنسبة مئوية (٥٠.٣%)، وللتعرف على دلالة الفروق بين هذه المتوسطات قام الباحثان بحساب تحليل التباين الأحادي فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (١٠): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة

متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة	مجموع المربعات	درجة الحساب	متوسطات المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*
بين المجموعات	٠.٥١٣	٢	٠.٢٥٧	٤.٣٥	دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)
داخل المجموعات	١١.٦٢٧	١٩٧	٠.٠٥٩		
المجموع	١٢.١٤١	١١٩			

قيمة (ف) الجدولية عند مستوى (٠.٠٥) = ٢.٦٣.

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين أفراد عينة الدراسة بحسب متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة لصالح المتوسط الحسابي الأعلى وهم فئة أرباب الأسر الذين مستواهم التعليمي ما دون الثانوية العامة، وبذلك يتم رفض الفرضية الرابعة من فروض الدراسة، ويعطى الباحثان هذه النتيجة، أن هذه الفئة من عينة الدراسة قد عانت الحرمان وفسوة الحياة وعدم تمتعهم بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الوطني بحكم الاحتلال، وعلى المستوى الداخلي (الأسري) بحرمانهم من حقهم في التعليم واعتبارات اقتصادية أو/ واجتماعية أو سياسية. إلخ، وبالتالي كل هذه العوامل مجتمعة دفعتهم لأن يكسبوا أبنائهم قيم الحرية والمساواة والعدالة والحرية والتي في مجملها تمثل مكونات قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الرابعة من فروض الدراسة.

#### خامساً: النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة من فروض الدراسة على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تبعاً لمتغير دخل الأسرة (دون ٣٠٠ دولار، من ٣٠١ إلى ٦٠٠ دولار، من ٦٠١ دولار فما فوق).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية، ومن ثم تم استخدام تحليل التباين الأحادي لحساب دلالة الفروق بين المتوسطات والجدولان التاليان يوضحان ذلك:

**جدول (١١):** يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير دخل الأسرة

الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	العدد	متغير مستوى دخل الأسرة
٠.٣١٦	%٥٦.٧	١.٧	٨٧	أقل من ٣٠٠ دولار
٠.١٨٢	%٥٦	١.٦٨	٩٢	أقل من ٣٠١ دولار إلى ٦٠٠ دولار
٠.١٦٥	%٥٥.٣	١.٦٦	٢١	من ٦٠١ دولار فما فوق
٠.٢٤٧	%٥٦.٣	١.٦٩	٢٠٠	<b>المجموع</b>

**جدول (١٢):** يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة حسب مستوى دخل الأسرة

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسطات المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	متغير مستوى الدخل
لا توجد دلالة	٠.٢٢	٠.٠١٣	٢	٠.٠٢٧	بين المجموعات
		٠.٠٦١	١٩٧	١٢.١١٤	داخل المجموعات
			١٩٩	١٢.١٤١	<b>المجموع</b>

قيمة (ف) الجدولية عند مستوى (٠.٠٥) = ٢.٦٣.

يتضح من الجدولين السابقين أن هناك تقارباً في المتوسطات الحسابية والنسب المئوية بين أفراد عينات الدراسة حسب متغير دخل الأسرة، مما انعكس في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات هذه العينة، وبذلك تتأكد صحة الفرضية الخامسة من فروض الدراسة، ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تعود إلى عدم وجود تمايز طبقي واضح في المجتمع الفلسطيني بسبب الأزمة الاقتصادية الصعبة والتي استقطعت في السنوات الخمس الأخيرة من سني الانتفاضة، وبسبب سياسة الإغلاقات والحصار الاقتصادي المتكرر من قبل الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة الذي لم يرحم أية أسرة فلسطينية مهما كان مستوى دخلها، مما دفع الأسر الفلسطينية وبغض النظر عن مستوى دخلها الشهري إكساب أبنائها قيم الحماية والمساواة والحرية والعدل التي تشكل بمجموعها جوانب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ليعيشوا بكرامة في وطنهم المحتل.

وبهذا يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الخامسة من فروض الدراسة.

## الخلاصة

كانت نسبة ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها (٥٦.١%) وهي أقل من الحد الافتراضي للدراسة (٦٦.٦٦%)، وذلك يؤكد على ضرورة وضع برنامج عمل مصحوباً بآليات تنفيذ محكمة وواضحة لتعزيز دور الأسرة في تنمية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أبنائها، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والمقترحات التي قدمها الباحثان.

## التوصيات والاقتراحات

### في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بالتالي

١. أن يتم العمل مع الأسرة الفلسطينية من خلال المؤسسات المعنية (حكومية وغير حكومية) بشكل منظم وممنهج وبطريقة علمية لإدخال قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى حياتهم اليومية من خلال عملية تعبوية تثقيفية متواصلة حتى تتحول الديمقراطية إلى نمط وأسلوب حياة فلسطيني.
٢. أن تنشط مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في تنمية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى الأسرة الفلسطينية من خلال برامجها العملية التنموية المتعددة، وأن تستخدم ورش العمل واللقاءات الموسعة، واليوسترات، والبروشور، وكل وسائل الدعاية البسيطة في تكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى الأسرة الفلسطينية.
٣. أن تقوم مؤسسات وقنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية والأسرية بلعب دورها التنموي الثقافي بهدف تعزيز الممارسات والسلوكيات الديمقراطية الفلسطينية، لاسيما وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية وباقي المؤسسات.
٤. تسعى وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بجعل الديمقراطية وحقوق الإنسان مساق (مادة) تعليمي لكل المستويات (المدارس، المعاهد، الجامعات) وأن يصبح ذلك جزءاً من المنهاج الفلسطيني.
٥. أن تكون القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان موضع دراسة وبحث ومتابعة واهتمام دائم من قبل المختصين والمهتمين بها، وأن يتم العمل على عدم الفصل بين حقوق الإنسان الداخلية (فلسطيني) وحقوقه الخارجية (إسرائيلي - فلسطيني) باعتبارهما كلاً لا يتجزأ.
٦. العمل على مستوى صناع القرار السياسي للإسراع في سن القوانين الفلسطينية الخاصة بالأسرة على أساس ديمقراطي وبما يعزز قيم الحرية والعدل والحماية والمساواة بكل مظهراتها المذكورة في قائمة القيم التي اقترحها الباحثان.

## المراجع

- أبو عجوة، ياسر. (١٩٩١). التنشئة الاجتماعية والوعي السياسي في الأسرة الفلسطينية، دراسة ميدانية على عينة من الأسر الفلسطينية في مجتمعين عربيين. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب. جامعة طنطا. مصر.
- أحمد، غريب. (١٩٩٦). تاريخ الفكر الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- الأغا، إحسان (١٩٩٩). الديمقراطية والتربية، مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية. غزة.
- بهلول، رجا. (١٩٩٧). التربية والديمقراطية. ط١. (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية).
- تقرير حول أثر الإغلاق والحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني الصادر عن مكتب المنسق العام للأمم المتحدة. جريدة الحياة الاقتصادية. ٢٣/٣/٢٠٠١م.
- زاهر، ضياء الدين. ونذر، فاطمة. (١٩٩٩). نحو استراتيجيات للطفولة والأمومة بدولة الكويت، دراسة إمبريقية استثنائية. (الكويت المجلس الأعلى للتخطيط).
- زاهر، ضياء الدين. (٢٠٠٤). مقدمة في الدراسات المستقبلية. مركز الكتاب للنشر المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة. ط١.
- الجرباوي، على (٢٠٠١). البيان في تعليم حقوق الإنسان. الأونروا. دائرة التربية والتعليم.
- جقمان، جورج. (١٩٩٣). الديمقراطية في نهاية القرن العشرين. نحو خارطة فكرية. ط١. في كتاب حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- الدجاني، أحمد. (١٩٨٤). تطور مفهوم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، ورد في أزمة الديمقراطية في الوطن العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- راتز، كارل. (٢٠٠٠). ثلاثة تيارات في علم النفس الثقافي، دراسة نقدية. العدد ١٠١. ترجمة كمال شاهين. الثقافة العالمية.
- رمضان، عمار. (١٩٩٣). التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي "الواقع والآفاق على مستوى التعليم الأساسي والثانوي، في الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي. تونس. المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- عبد المعطي، عبد الباسط (٢٠٠٣). تمكين الأسرة العربية: فاعل تنموي، في كتاب دراسات في علم الاجتماع، تحرير أحمد زايد. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب. جامعة القاهرة.
- العثمان، وسام. (١٩٩٩). العائلة العربية. ط١. في دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير خضر زكريا، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق.

- عصفور، محمد. (١٩٨٦). ضمانات الحرية. المحاماة (نقابة المحامين المصريين، السنة ٤٨. العدد ٣. مارس).
- عزام، فاتح. (١٩٩٥). حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية ط ١. (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله.
- لبيب، الطاهر. (١٩٩٢). هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي. في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- مدني، أمين. (١٩٩٩). حقوق الإنسان كل لا يتجزأ. ط ١. في الوقائع الكاملة لحلقات النقاش حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والفيدالية الدولية لحقوق الإنسان. غزة.
- المدني، توفيق. (٢٠٠٢). التعددية في الثقافة العربية وحقوق الإنسان. في كتاب حقوق الإنسان في الفكر العربي. دراسات في النصوص. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- نهرو، جواهر. (١٩٦٥). كما ورد في: يحيي الجمل. نهرو وفلسفته السياسية، الفكر المعاصر. القاهرة. العدد ٥. يوليو.

#### المراجع الأجنبية

- Beane, J.A. and Apple, M.W. (1995): The case for democratic Schools. Democratic Schools. "ASCD. V. A".
- Davis, K. (1967). Hamansociety. The Macmillan Co., New York.
- Hyman, Herbet: (1989): Family socialization, New York free Press.
- Harold joesph laski. (1948): Liberty in the Modern state, London. Oeor. Allen.
- Johnson. H. sociology. (1982). A systematic Introduction, London. Rout ledge and keganpaul.
- Longton, k. (1979). Political Socialization. London. oxford university Press.
- Mitchell, Duncan. (1983). A Dictionary of Sociology. London. Routledge an kegan Paul.
- Sukhomlinsky. (1977). V.on Education Progress Publishers. Moscow.

## ملحق رقم (١)

### الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي / رب البيت المحترم

أختي / ربة الأسرة المحترمة

يهدف الباحثان من هذا الاستبيان التعرف على دور العائلة الفلسطينية في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى الأبناء. برجاء الإجابة عن الأسئلة الموجودة في الصفحات التالية. بصراحة وصدق وذلك بوضع علامة (x) أمام الإجابة التي تناسبك. علماً بأن البيانات الواردة في الاستمارة لن يستفاد منها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وأخيراً

لا يملك الباحثان إلا أن يتقدما لكم بوافر الشكر والامتنان مقدماً. وبرجاء عدم إهمال أي سؤال لأن هذا يعنى عدم الاستفادة من الاستبانة بأكملها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثان

د. رفيق المصري

د. ياسر أبو عجوة

أولاً: البيانات الأساسية:

١. النوع:

ذكور  أنثى

٢. المستوى التعليمي لرب الأسرة:

أمي  يقرأ ويكتب  إعدادي   
ثانوي  جامعي  دراسات عليا

٣. مكان السكن:

مدينة  قرية  مخيم

٤. المهنة:

قطاع حكومي  قطاع خاص  رجل أعمال   
في أجهزة أمنية  مزارع  عامل  لا يعمل

٥. إجمالي دخل الأسرة شهرياً بالشيكل:

٥٠٠ مادون  ١٠٠٠ - ٥٠١  ١٥٠٠ - ١٠٠١   
٢٠٠٠ - ١٥٠١  ٢٥٠٠ - ٢٠٠١  ٣٠٠٠ - ٢٥٠١   
٣٥٠٠ - ٣٠٠١  ٣٥٠٠ فما فوق

م.	الفقرة	موافق	لا أدرى	غير موافق
١	أشجع أبنائي للأخذ بالثأر.			
٢	أؤيد مشاركة أسرتي في الانتخابات.			
٣	أشرك زوجتي في جميع القرارات الخاصة بالأسرة.			
٤	لا أمانع من تعليم أبنائي في نظام التعليم الجامع.			
٥	أمانع أن يسكن أبنائي مع جيران يخالفونهم في العقيدة.			
٦	أعلم أبنائي بأن العنف والقوة هي اللغة السليمة لهذا العصر.			

م.	الفقرة	موافق	لا أدرى	غير موافق
٧	أُؤيد انتماء أبنائي للأحزاب السياسية.			
٨	أنزعج من استخدام العنف الجسدي ضد أبنائي في المدرسة.			
٩	لا أمانع من سفر زوجتي إلى خارج الوطن للعمل.			
١٠	أشجع أبنائي على الحوار فيما بينهم.			
١١	أؤيد إعدام الأشخاص المتهمين بجرائم الشرف دون محاكمة قانونية.			
١٢	أدعم مشاركة أبنائي في النشاطات الجماهيرية المختلفة.			
١٣	يؤثر عمل المرأة على تنشئة الأبناء بشكل سلبي.			
١٤	أراعي المساواة ولا أفرق بين أبنائي الذكور والإناث.			
١٥	أؤيد ترحيل أقارب من يرتكب جريمة قتل بحق الآخرين.			
١٦	أقبل الاختلاف في الرأي بيني وبين أبنائي.			
١٧	أرى أن عمل المرأة يؤثر على واجباتها الزوجية.			
١٨	لا أشجع مصادقة أبنائي لأناس دون مستواهم المعيشي.			
١٩	أؤيد أن تأخذ بناتي حقهن الشرعي في الميراث دون نقصان.			
٢٠	أهتم بأبنائي وأعطيهم الوقت والجهد الكافيين لرعايتهم.			
٢١	استمتع عند مشاهدتي تعذيب وإهانة المتهمين بجرائم ما.			
٢٢	أشجع ترشيح المرأة للانتخابات.			
٢٣	أندخل في كل صغيرة وكبيرة في شؤون أبنائي من منطلق حرصي الشديد عليهم.			
٢٤	أطالب بعدم معاملة المتهمين بجرائم الشرف معاملة إنسانية.			
٢٥	أؤيد تعدد الأحزاب السياسية.			
٢٦	لا أمانع أن تقاضي المرأة الرجل أمام القضاء والمحاكم.			
٢٧	أؤيد اختيار أبنائي لتخصصاتهم العلمية.			

م.	الفقرة	موافق	لا أدرى	غير موافق
٢٨	أُؤيد أن يختار أبناي مجال عملهم بحرية ودون تدخل من أحد.			
٢٩	أفضل إهانة الأعداء والحط من كرامتهم إذا ما وقعوا رهينة في أيدينا.			
٣٠	أشجع وجود نقابات مهنية متخصصة في المجتمع لحماية الحقوق.			
٣١	أفضل تعليم أبناي الذكور على الإناث.			
٣٢	أفضل أن يسكن ابني مستقلاً مع زوجته.			
٣٣	أنصح أبناي بأن يعتدوا على من يسلب حقاً من حقوقهم الشرعية.			
٣٤	أرى في الإضراب حقاً يكفله القانون.			
٣٥	أحرص على أن تختار ابنتي شريك حياتها بنفسها.			
٣٦	أحث أبناي على الاهتمام والمشاركة بقضايا الوطن.			
٣٧	أرى بأن إعدام المجرمين في الميادين العامة وسيلة لتحقيق المساواة والعدالة في المجتمع.			
٣٨	أؤيد مساواة المواطنين أمام القانون.			
٣٩	أحدد لزوجتي (زوجي) ملابسها عند خروجها من البيت.			
٤٠	أشجع أبناي على إقامة علاقات ودية مع أبناء الجيران.			
٤١	لا أمانع من رفع عقوبة مغتصب حقوق الشعب إلى عقوبة الإعدام.			
٤٢	أؤيد اختيار ابنتي لملابسها الخاصة بنفسها.			
٤٣	أجيب عن تساؤلات أبناي بصراحة ووضوح.			
٤٤	أحترم مشاعر وأحاسيس من يخالفوني في العقيدة.			
٤٥	أعلم أبناي بأن يدافعوا عما يؤمنوا ويعتقدوا به.			

م.	الفقرة	موافق	لا أدرى	غير موافق
٤٦	عند حدوث مشكلة مع أبنائي أصر على حلها دوماً.			
٤٧	أتبع أسلوب الهدوء واللفظ عند مناقشة الآخرين.			
٤٨	لا أؤمن بالحوار والتفاهم مع الآخرين في حل المشاكل.			
٤٩	أتعامل مع من يخالفوني الرأي كأعداء طبيعيين.			
٥٠	أحب أن أرغم الناس على إتباع رأبي ولو بالقوة.			
٥١	أشارك أبنائي اللعب في أوقات الفراغ.			
٥٢	أهتم بصحة أبنائي وأقلق عندما يمرض أحدهم.			
٥٣	أختار لأبنائي أصدقاءهم بنفسي.			
٥٤	أحث أبنائي على الاعتماد على الذات في حل مشاكلهم.			
٥٥	أشجع أبنائي على ممارسة العفو عند المقدرة.			
٥٦	أحث أبنائي على المشاركة في ممارسة مقاومة الاحتلال.			
٥٧	أهتم بنزهة أبنائي والترفيه عنهم بالرحلات والنزهات.			
٥٨	أفضل الاشتراك في ثورة تطيح بالذين أصبحوا أثرياء على حساب الفقراء.			
٥٩	اعتقد بأن القوانين الظالمة مبرر لارتكاب الجرائم.			
٦٠	أتبع الصرامة والحزم وعدم التهاون في تربية أبنائي.			
٦١	أطبق مبدأ " الشر بالشر والبادي أظلم" في تعاملي اليومي مع الناس.			
٦٢	لن أخذ حقي من الآخرين إلا إذا كنت شرساً معهم.			
٦٣	أؤمن بالمثل القائل " إن لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب".			
٦٤	أحدد لأبنائي أوقات نومهم واستيقاظهم (أحدد لأولادي أوقات مشاهدة التلفزيون).			